الفارس: النتائج تعكس الدعم الكبير من القيادة السياسية للتعليم

6

عاشور لـ الوسط: جلسات يومية الأسبوع المقبل ليتم فض دور الانعقاد

الغانم: توزيع دعوات على الأعضاء بعقد جلستين يومي الأربعاء والخميس لإقرار الميزانيات

الغانم خلال جولته في أروقة مجلس الأمة امس

جانب آخر من جولة الغانم

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن أنه لا توجد جلسة خاصة اليوم الثلاثاء وانه تم توزيع دعوات على الأعضاء بعقد جلستين خلال يومي الأربعاء والخميس.

وقال الغانم خلال تهنئته الصحافيين البرلمانيين بقدوم شهر رمضان: ان جلستي الأربعاء والخميس هي جلسات خاصة لاقرار الميزانيات.

من جانبه قال النائب صالح عاشور: وصلتنا دعوة على التليفون من الأمانة العامة بعقد جلستين في يومي الأربعاء والخميس وستبدأ الجلسة الساعة 12 ظهرا.

واضاف عاشور: ومن المتوقع عقد جلسات يومية الأسبوع المقبل من الاثنين الى الخميس لإنجاز الميزانيات ليتم فض دور الانعقاد.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد قام أمس بجولة تفقدية على ادارات ومباني المجلس والامانة العامة وقدم التهاني للموظفين بمناسبة قدوم شهر رمضان.

وفي صورة جماعية مع بعض الموظفين

أسوة بأبناء الكويتيات والعسكريين

الدوسري: السماح لأبناء من يحمل إحصاء 65 بالدراسة في مدارس التعليم العام

جانب من اجتماع لجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

وافقت لجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية على عدد من الاقتراحات بقوانين تمنح البدون من حملة إحصاء 1965 حق التعليم والعلاج واستخراج جوازات السفر.

وأكد رئيس اللجنة النائب ناصر الدوسري في تصريح لتلفزيون المجلس موافقة اللجنة بالإجماع على السماح لأبناء من يحمل إحصاء 65 بالدراسة في مدارس التعليم العام أسوة بأبناء الكويتيات والعسكريين.

هل تم التحقيق مع الجهة أو الأشخاص الذين سهلوا له دخوله؟

الطبطبائي يسأل الجراح عن كيفية دخول أحد المبعدين إلى البلاد بجواز سفر مزور

د.وليد الطبطبائي

وجه النائب الدكتور وليد الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن كيفية دخول مبعد عن البلاد بجواز سفر مزور والمدة التي قضاها قبل اكتشافه وإبعاده.

وقال الطبطبائي في سؤاله: نمى إلى علمنا دخول أحد المطلوبين أمنيا إلى البلاد باستخدام جواز سفر مزور، والذي تم إبعاده في فترة سابقة عن البلاد.

وعليه، يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: كيف استطاع هذا المبعد دخول البلاد بجواز سفر مزور؟ وهل تم تبصيم المبعد المذكور، إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فكيف استطاع دخول البلاد ومن سهل له ذلك؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فما مبررات ذلك؟ وما آلية الوزارة للتدقيق الأمني على سمة الدخول أو التصريح؟ وأين التدقيق الأمني في هذه الحالة؟ وكيف تم الاختراق؟ وهل يوجد بالقانون الكويتي ما يمنع تحويل هذا المحتال بالدخول للبلاد إلى النيابة العامة لمعرفة أسباب دخوله وأهدافه، وخاصة وأنه يحمل أفكارًا هادمة لوحدة المجتمع الكويتي كانت سببا في إبعاده عن البلاد؟ وكم المدة التي قضاها المدعو بالكويت؟ وكيف تم إبعاده عن البلاد؟ هل تم تبصيمه عند إبعاده هذه المرة؟ وهل تم التحقيق مع الجهة أو الأشخاص الذين سهلوا له دخوله وتحويلهم إلى النيابة العامة؟

نظرا لتضارب المعلومات حولها

الفضالة يسأل وزير المالية عن مناقصة المرحلة الثانية من محطة الزور الشمالية

يوسف الفضالة

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن تضارب المعلومات حول مناقصة مشروع محطة الزور الشمالية من المرحلة الثانية والإجراءات المتبعة في المناقصة.

وقال الفضالة في سؤاله: نظرا لتضارب المعلومات حول مناقصة مشروع محطة الزور الشمالية من المرحلة الثانية، وسعيا منا للوقوف على سلامة الإجراءات المتخذة حفاظا على المال العام وترسيخا للشفافية في طرح مشاريع الدولة الكبرى يرجى إفادتي بما يلي:

1. هل تنص شروط كراسة مناقصة (وثائق طلب تقديم العروض) محطة الزور الشمالية من المرحلة الثانية على وضع أي من البيانات أو المعلومات (أو أجزاء منها) التالية خارج العرض المالي:

أ- التكاليف المتوقعة لإعداد تصاميم المشروع ولإنشائه وتشغيله وصيانته.

ب- تكلفة تمويل المشروع ومصادره.

ج- المردود الاستثماري المتوقع من المشروع.

2 – هل من الممكن التوصل إلى التعرفة أو أي من الحسابات الموجودة في الظرف المالي (The Levelised Electricity Cost or Charge Rates or others) دون فتحة وفقط بالمعلومات الموجودة خارج الظرف المالي (Commerical Envelope) والمناقصة (وثائق طلب تقديم العروض)؟

3 – حسب كراسة مناقصة (وثائق طلب تقديم العروض) مشروع الزور الشمالية المرحلة الثانية، بأي ظرف يجب أن يوضع البرنامج المالي (Financial Model)؟ وهل يوضع داخل الظرف المالي؟

4 – ما الحكمة من نص كراسة المناقصة (وثائق طلب تقديم العروض) على وجود ظرف مالي (Commercial Envelope) بمحتوياته منفصل لا يفتح إلا بعد التقييم الفني؟

5 – هل تولت لجنة المزايدة (اللجنة المنصوص عليها في المادة 12 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39 لسنة 2010) الإعلان عن طرح مشروع محطة الزور الشمالية من المرحلة الثانية في الجريدة الرسمية وفي وسائل الاعلام الأخرى؟

6 – هل في أي مرحلة من مراحل المناقصة أو تقييم العروض، هل قبلت أو حاولت قبول أو وافقت أو ناقشت أو أرسلت لجنة المزايدة أو هيئة الشراكة بأي وسيلة كانت وبما يشمل التحميل أو التحديث عن طريق غرفة البيانات / موقع الإنترنت الآمن (Secured Website/data room) ما يفيد قبول عروض او مواصفات لا تستوفي شروط المناقصة (وثائق طلب تقديم العروض) الأصلية او شروط الهيئة العامة للبيئة (و ليس أي جهة اخرى) بما يخص مادة البورون (للإيضاح شرط: 0.3 mg/l of Boron in product water) حتى لو تم سحب هذا القبول او القرار في وقت لاحق؟

7 – هل تم إرسال أي كتب أو قرارات أو مراسلات أو تفاهمات باي وسيلة كانت وبما يشمل تحميل او تحديث عن طريق غرفة البيانات / موقع الإنترنت الآمن (Secured Website/data room) من لجنة المزايدة أو هيئة الشراكة إلى المستثمرين تخص تعديلات على الشروط التي نصت عليها المناقصة (وثائق طلب تقديم العروض) بخصوص مادة البورون لذا يرجى تزويدي بجميع المراسلات والقرارات والإيضاحات بهذا الخصوص ان وجد، وهل تلقت هيئة الشراكة أو لجنة المزايدة أي كتب او مراسلات من أي من المستثمرين تخص الشروط التي نصت عليها المناقصة (وثائق طلب تقديم العروض) بخصوص مادة البورون في جيمع مراحل المناقصة من قبل تسليم العروض وحتى تاريخ السؤال ؟ يرجى تزويدي بجميع المراسلات والإيضاحات بهذا الخصوص ان وجد.

8 – هل من المسموح النقاش او التفاوض أو قبول أي تعديل على أي شرط او أي جزء من اتفاقيات المشروع (Forms of Project Agreements) ان كانت جوهرية ام لا وذلك في أي مرحلة من مراحل التقيم حتى لو في مرحلة المستثمر المفضل؟ إذا كان مسموحاً أرجوا الإفادة بالنصوص واللوائح التي تفيد بذلك.

تحديد موعد مناقشتها يعود للمجلس

الدلال لـ الوسط: «التشريعية» ستحيل تعديلات مكافحة الفساد للمجلس خلال دور الانعقاد الحالي

محمد الدلال

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب محمد الدلال ان اللجنة واصلت مناقشة تعديلات قانون هيئة مكافحة الفساد ومقترح تعارض المصالح والتدقيق في صياغة التعديلات. وقال الدلال ل « الوسط « :اللجنة التشريعية ستحيل تعديلات مكافحة الفساد للمجلس خلال دور الانعقاد الحالي اما تحديد موعد مناقشتها فيعود للمجلس.

واضاف الدلال: سنعقد اجتماعين آخرين للتشريعية لإنهاء تعديلات مكافحة الفساد وصياغتها جيدا وإحالة التقرير للمجلس ليدرج على جدول الأعمال للتصويت عليه.

من ناحية أخرى وجه النائب محمد الدلال سؤالا برلمانيا عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ عام 2013. وقال الدلال: أظهرت تقارير الأجهزة الرقابية والممارسات العملية تعدد التجاوزات والمخالفات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمؤسسات والهيئات التابعة لها، ونظراً لدور ديوان المحاسبة الهام في المراقبة على أداء وزارات الدولة وبالأخص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وتابع: يرجى موافاتي بالمخالفات والتجاوزات المالية والإدارية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ عام 2013 والتي تم تكرارها منذ عام 2013 دون معالجة تلك المخالفات واستمرار تكرارها حتى تاريخه. وما إجراءات ديوان المحاسبة مع تكرار قيادات الوزارة لنفس المخالفات خلال السنوات منذ عام 2013 وحتى تاريخه؟ وهل تم إحالة أي من موظفي أو قيادات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمحاكمة التأديبية المنصوص عليها في قانون ديوان المحاسبة مع بيان أسباب الإحالة من عدمه فيما يتعلق بالمخالفات المرتكبة منذ عام 2013 وحتى تاريخه؟

وما مدى التزام مسؤولي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتجاوب والرد على الملاحظات والمخالفات التي يسطرها ديوان المحاسبة، وما التجاوزات والمخالفات والملاحظات التي تم معالجتها من عدمه منذ عام 2013 وحتى تاريخه؟

ويرجى تزويدي ببيان تفصيلي بالمآخذ التي شابت صرف رواتب وبدلات ومكافآت للقياديين والمسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والتي جاءت مخالفة للقانون والتشريعات والنظم واللوائح منذ عام 2013 وحتى تاريخه مع بيان نوع المخالفة والقرار الذي تم مخالفته والقيادي والمسؤول المخالف ورأي الديوان في كل مخالفة لكل مسؤول في الوزارة مع رد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على كل مخالفة شابت صرف الرواتب والبدلات والمكافآت.

عسكر يطالب الخالد بتجديد الخدمة للعسكريين من غير محددي الجنسية وإلغاء قيد التعهد بتعديل وضعهم

عسكر العنزي

طالب رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد بتمديد خدمة ابنائه العسكريين من غير محددي الجنسية الذين بلغوا 60 عاما حتى بلوغهم سن (65) نظرا لظروفهم الانسانية الصعبة ومخاطبة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وهيئة الاستخبارات والامن بإلغاء قيد التعهد بتعديل الوضع عن العسكريين من غير محددي الجنسية حتى لا يعيق تمديد خدمتهم مستقبلا.

وقال عسكر في تصريح صحافي: اننا نثق في ان الشيخ محمد الخالد سينظر بعين العطف الى ابنائه العسكريين (غير محددي الجنسية) الذين يواجهون معضلة عند طلب تجديد الخدمة حسب الاوامر والتعاميم بعد بلوغهم (60) عاما طبقا لقانون رقم 32 لسنه 1967 في شأن الجيش والتي جازت للوزير تمديد الخدمة للعسكري لغاية سن (65) عام.

واضاف عسكر: عندما تقدم العسكريون من كبار السن بطلب تجديد الخدمة تم رفض طلب التجديد لبعضهم من قبل هيئه الاستخبارات والامن لان الجهاز المركزي يضع عبارة في بطاقة المراجع (المذكور لديه تعهد بتعديل وضعه) وهذا الامر تم فرضه عليهم قبل ما يقارب (15) سنه من قبل هيئة الاستخبارات والامن وقالوا لهم إما التوقيع على اقرار التعهد يلتزم خلاله بإحضار اي جنسيه او التسريح من شرف الخدمة العسكرية.

وتابع عسكر: علما بانهم لايحملون اي جنسيه دوله اخرى وخوفا على مصدر رزق اسرهم قاموا بالتوقيع على اقرار التعهد مجبرين وليس مخيرين لانهم يعيلون اسرا كبيره علما بانهم أبناء الجيش الكويتي الذين لبو نداء الواجب اثناء الغزو الغاشم على دولتنا الحبيبة في 2/8/1990 وبعضهم تم اسره وبعضهم شارك في حرب تحرير الكويت.

وزاد عسكر: لذلك نتمنى على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد بعطفه الابوي على ابنائه العسكريين بالموافقه على مخاطبه الجهاز المركزي وهيئه الاستختبارات والامن بإلغاء قيد التعهد عنهم حتى لا يسبب لهم ولأبنائهم معضلة مستقبلا، وتمديد خدمتهم حتى بلوغ سن (65) نظرا لظروفهم الانسانية الصعبة.